مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: مستقبل عوائد النفط العراقي في ضوء خروج العراق من الفصل السابع
اسم الكاتب: م.م. شيماء رسول طه حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7952
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i37.376

TJFPS

37

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

مستقبل عوائد النفط العراقي في ضوء خروج العراق من الفصل السابع

The future of Iraqi oil revenues in light of Iraq's exit from Chapter Seven

Assistant teacher Shaima Rasool Taha Hussein [a]
Al-Nahrain University - Faculty of Political Sciences [a]

م.م شيماء رسول طه حسين* [a]
جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 28 Sept.2024
-Received in revised form 14. Oct .2024
- Final Proofreading 01 Nov. 2024
- Accepted 15.Nov. 2024
- Available online: 31. Dec.2024

Keywords:
- oil revenues.
- the future of Iraq's oil.
- Chapter Seven.
-

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: This study addresses the future of Iraq's oil revenues in light of Iraq's exit from Chapter VII of the United Nations Charter. It analyzes the potential impacts of this development on Iraq's economy and future economic policies. This transition represents a historic opportunity for Iraq to regain full sovereignty over its oil resources and strengthen its economic position. However, it also entails significant challenges that require precise strategies to address.

The study highlights the importance of adopting sustainable fiscal and monetary policies that balance leveraging oil revenues and achieving economic stability. It also emphasizes the need to diversify income sources to reduce excessive reliance on oil, which forms the backbone of Iraq's economy. Furthermore, this phase necessitates enhancing the investment environment and attracting foreign capital by improving infrastructure and developing legislation supportive of economic growth.

The study underscores the significance of international cooperation in supporting development and reconstruction efforts, contributing to economic and social growth. It also points out the necessity of effectively managing oil revenues to achieve sustainable development and ensure equitable distribution of wealth, positively impacting Iraqi society.

*Corresponding Author: Shaima Rasool Taha Hussein, Email: Shaima.rasool@nahrainuniv.edu.iq ,Tel:xxx,
Affiliation: Al-Nahrain University College of Political Science, Department of Economic Relations.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 28 أيلول 2024
- بعد التنقيح 14 تشرين الأول 2024
- التدقيق اللغوي 01 تشرين الثاني 2024
- القبول: 15 تشرين الثاني 2024
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2024

الكلمات المفتاحية:
- **عوائد النفط**
- **الفصل السابع**
- **مستقبل نفط العراق**

الخلاصة: تتناول هذه الدراسة مستقبل عوائد النفط العراقي في ظل خروج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتحلل الآثار المحتملة لهذه الخطوة على الاقتصاد العراقي والسياسات الاقتصادية المستقبلية. يمثل هذا التطور فرصة تاريخية للعراق لاستعادة سيادته الكاملة على موارده النفطية وتعزيز مكانته الاقتصادية، إلا أنه يحمل في طياته أيضًا تحديات كبيرة تتطلب استراتيجيات دقيقة للتعامل معها.

تُبرز الدراسة أهمية تبني سياسات مالية ونقدية مستدامة توازن بين استغلال العوائد النفطية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما تؤكد على ضرورة تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد المفرط على النفط الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي. من جهة أخرى، تتطلب هذه المرحلة تعزيز بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تحسين البنية التحتية وتطوير التشريعات الداعمة للنمو الاقتصادي.

وتسلط الدراسة الضوء على أهمية التعاون الدولي في دعم جهود التنمية وإعادة الإعمار، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. كما تشير إلى ضرورة إدارة العوائد النفطية بشكل فعّال لتحقيق التنمية المستدامة وضمان توزيع عادل للثروات بما ينعكس إيجابًا على المجتمع العراقي.

تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لمساعدة صناع القرار في العراق على مواجهة التحديات واستغلال الفرص الناتجة عن هذا التحول، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويدعم التنمية المستدامة، ويضع العراق على مسار اقتصادي متوازن يحقق رفاهية مواطنيه على المدى الطويل.

المقدمة:

يعد النفط من أهم مصادر الدخل لدول عدة إذ يحتل العراق مكانة بارزة في قائمة دول العالم المنتجة للنفط، إذ تتسم اقتصادية العراق بالاعتماد الكبير على عائدات النفط التي تشكل النسبة الأكبر من إيرادات الحكومة والنقد الأجنبي ومن بين العوامل التي أثرت وتؤثر على مستقبل عوائد النفط العراقي خروج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي كان يفرض على العراق قيوداً وعقوبات اقتصادية منذ العام 1990.

يمثل خروج العراق من الفصل السابع خطوة هامة نحو استعادة العراق لسيادته الاقتصادية والسياسية الكاملة ولكنه يفتح أبواب التحديات والفرص في آن واحد بالنسبة لاقتصاده، ولاسيما قطاع النفط الذي يعد السبيل الرئيسي لتحقيق الإيرادات إذ يتطلب خروج العراق من هذا الفصل استراتيجيات اقتصادية وسياسية متنوعة للتعامل مع التحديات المحتملة واستغلال الفرص المتاحة من هنا، نتطرق في هذا البحث استكشاف تأثير خروج العراق من الفصل السابع على مستقبل عوائد النفط العراقي، والتحديات والفرص المترتبة على

هذه الخطوة و تحليل السيناريوهات المحتملة لمستقبل عوائد النفط وتقديم بعض التوصيات للسياسات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

تأثير خروج العراق من الفصل السابع يمتد إلى مجموعة من الجوانب الاقتصادية والسياسية التي تمارس دوراً حاسماً في مستقبل عوائد النفط العراقي فمن الممكن أن يفتح هذا الخروج أبواباً جديدة للعراق فيما يتعلق بالتعامل التجاري الدولي والاستثمارات الأجنبية وتنويع الاقتصاد ومع ذلك يتعين على العراق أيضاً التعامل مع التحديات المحتملة مثل تقلبات أسعار النفط العالمية والضغوط السياسية الداخلية والخارجية.

إن مستقبل عوائد النفط العراقي في ضوء خروجه من الفصل السابع يتطلب استراتيجيات متكاملة وسياسات فعّالة تهدف إلى تعزيز قدرة العراق على الاستفادة القصوى من موارده النفطية وتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث: أهمية هذا البحث تنبع من:

1. فهم تأثير خروج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الاقتصاد العراقي وبالأخص على قطاع النفط، الذي يشكل عموداً فقرياً للاقتصاد الوطني.
2. تقديم تحليل شامل للتحديات والفرص التي قد تنشأ نتيجة لهذه الخطوة، وذلك لتوجيه السياسات الحكومية واتخاذ القرارات المستنيرة.
3. تقديم توصيات وسيناريوهات تطويرية تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في العراق.
4. فتح آفاق جديدة للتعاون الدولي والاستثمارات الأجنبية في العراق بما يعزز التنمية الاقتصادية.
5. توفير إطار فهم شامل للمؤسسات الدولية والشركات العاملة في القطاع النفطي بخصوص توجهات الاستثمار المستقبلية في العراق.
6. تسليط الضوء على أهمية تنويع اقتصاد العراق والبحث عن مصادر جديدة للدخل خارج القطاع النفطي، مما يعزز استدامة النمو الاقتصادي في المستقبل.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في اثر خروج العراق من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على مستقبل عوائد النفط والسياسات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية في العراق.

ومن خلال هذه المشكلة تبرز الأسئلة التالية :

1. كيف سيؤثر خروج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على استقرار إنتاج النفط في العراق؟
2. ما هي التحديات الاقتصادية التي قد تواجه العراق بسبب هذا الخروج وكيف يمكن التعامل معها؟
3. هل سيؤدي خروج العراق من الفصل السابع إلى تغييرات في سياسة تصدير النفط العراقي؟
4. هل سيشهد العراق تغييرات في العلاقات التجارية الدولية بعد خروجه من هذا الفصل؟
5. ما هو تأثير هذه الخطوة على السياسات الاستثمارية في العراق وقدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية؟

فرضية البحث: فرضية البحث تتمحور حول تأثير خروج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على مستقبل عوائد النفط العراقي واقتصاده بشكل عام تفترض الفرضية أن هذه الخطوة تؤدي إلى تغيرات كبيرة في البنية الاقتصادية والسياسية في العراق، وتوفر فرصا جديدة وتعرض تحديات جديدة أمام البلاد، من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة ومقارنة النتائج المتوصل إليها بالتطورات الفعلية في الاقتصاد العراقي بعد خروجه من الفصل السابع لتحديد مدى تطابق النتائج مع الفرضية المقترحة.

مناهج البحث: تستند منهجية البحث باستخدام المنهج التاريخي لاستعراض القرارات والاحداث المتعلقة بالفصل السابع وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لوصف وضع صادرات النفط العراقية وكيفية اندماجها في الأسواق العالمية بعد رفع القيود، وتم الاعتماد على المنهج المقارن الذي ساعد في تحليل التغيرات الاقتصادية ومقارنتها مع دول اخرى تعرضت لعقوبات دولية وتم رفعها لاحقاً.

هيكلية البحث: من اجل تحليل الموضوع وبلوغ النتائج المرجوة يمكن تقسيم البحث الى ثلاث مباحث اساسية يتضمن (المبحث الاول : الإطار النظري والدراسات السابقة والذي يتناول في المطلب الاول/ مفهوم العقوبات الدولية والفصل السابع ، والمطلب الثاني /تأثير العقوبات الدولية على الدول المنتجة للنفط ، والمطلب الثالث /تحليل الدراسات السابقة حول تأثير رفع العقوبات ، في حين ينصب(المبحث الثاني: في تحليل عوائد النفط العراقي بعد الخروج من الفصل السابع والذي يتناول في المطلب الأول / تحليل واقع النفط العراقي، اما في المطلب الثاني /العوامل المؤثرة في عوائد النفط ويتمثل المطلب الثالث/ بالتحديات والفرص الجديدة، وتناول (المبحث الثالث : استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي في ضوء التغيرات الجديدة والذي يتضمن المطلب الاول/ السيناريوهات المحتملة لعوائد النفط ، والمطلب الثاني/ السياسات الاقتصادية المطلوبة لتعظيم الاستفادة من عوائد النفط ، فضلاً الى الخاتمة والاستنتاجات والمصادر والمراجع.

المطلب\المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة لمفهوم العقوبات الدولية والفصل السابع

في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي شهدها العراق خلال العقود الأخيرة اذ كان للعقوبات الدولية المفروضة عليه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تأثيرات عميقة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية يعتبر قطاع النفط الذي يمثل الشريان الأساسي للاقتصاد العراقي والأكثر تأثراً بهذه العقوبات، مع خروج العراق من الفصل السابع تتجدد الآمال في تحقيق انتعاش اقتصادي وزيادة في عوائد النفط إلا أن هذه التحولات تستدعي فهماً دقيقاً للإطار النظري للعقوبات الدولية والفصل السابع بالإضافة إلى دراسة تأثير هذه العقوبات على الدول المنتجة للنفط ،اذ يهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار النظري الذي يوضح مفهوم العقوبات الدولية والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالإضافة إلى تحليل تأثير هذه العقوبات على الدول المنتجة للنفط مع التركيز على العراق، إذ يقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين: الأول يتناول تعريف العقوبات الدولية وتفاصيل الفصل السابع مع أمثلة تاريخية على استخدامه بينما يركز الثاني على تأثير العقوبات الدولية على الدول المنتجة للنفط من خلال دراسات حالات دولية وتحليل اقتصادي مع مقارنة بين العراق ودول أخرى خضعت لعقوبات مشابهة.

المطلب الأول: مفهوم العقوبات الدولية والفصل السابع

اولاً: تعريف العقوبات الدولية

العقوبات الدولية هي مجموعة من التدابير الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية التي تفرضها الدول أو المنظمات الدولية بهدف تحقيق أهداف معينة مثل منع انتشار الأسلحة النووية مكافحة الإرهاب أو معاقبة الدول التي تنتهك حقوق الإنسان أو تهدد السلم والأمن الدوليين وتتمثل العقوبات في عدة أشكال، منها[1]:

1. **العقوبات الاقتصادية:** تشمل تجميد الأصول حظر التجارة قيود على الاستثمار وحظر توريد السلع والخدمات.
2. **العقوبات الدبلوماسية:** تتضمن قطع العلاقات الدبلوماسية أو تخفيضها وحظر السفر على المسؤولين الحكوميين.
3. **العقوبات العسكرية:** تشمل حظر الأسلحة والتدخل العسكري في بعض الحالات.

[1] مهدي الحافظ، **الاقتصاد العراقي: التحديات والفرص**، ط1(بيروت، دار الساقي، 2013)، ص 150.

العقوبات الدولية تُفرض عادة من قبل منظمات مثل الأمم المتحدة الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، أو من قبل دول منفردة مثل الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة.

ثانياً: تفاصيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتناول الإجراءات التي يجب اتخاذها في حال وجود تهديد للسلم أو خرق للسلم أو عمل عدواني، يحتوي الفصل على المواد من 39 إلى 51 ويعطي مجلس الأمن صلاحيات واسعة لاتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.[1]

1. **المادة39:** يحدد مجلس الأمن وجود أي تهديد للسلم خرق للسلم أو عمل عدواني ويوصي باتخاذ التدابير المناسبة.
2. **المادة40:** يمكن لمجلس الأمن أن يطلب من الأطراف المعنية اتخاذ تدابير مؤقتة لمنع تفاقم الوضع.
3. **المادة41:** تشمل التدابير غير العسكرية التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها مثل قطع العلاقات الاقتصادية والمواصلات وقطع العلاقات الدبلوماسية.
4. **المادة42:** إذا كانت التدابير المنصوص عليها في المادة 41 غير كافية يمكن لمجلس الأمن اتخاذ إجراءات عسكرية بالطيران البحري أو البري.
5. **المادة43:** تطلب من الدول الأعضاء توفير القوات المسلحة لمجلس الأمن بناءً على طلبه.
6. **المادة44:** يعطي الدول الأعضاء الحق في المشاركة في القرارات التي تخص القوات المسلحة.
7. **المادة45:** تتعلق بتوفير الدول الأعضاء لقوات جوية فورية لاستخدامها في العمل المشترك.
8. **المادة46:** تضع خطط استخدام القوة العسكرية.
9. **المادة47:** تشكيل لجنة أركان حرب لمساعدة مجلس الأمن في الأمور العسكرية.
10. **المادة48:** اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.
11. **المادة 49:** التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء لتحقيق أهداف مجلس الأمن.
12. **المادة 50:** تمنح الحق للدول التي تواجه صعوبات اقتصادية نتيجة للعقوبات المفروضة بطلب المساعدة.
13. **المادة 51:** تأكيد الحق الطبيعي للدفاع الفردي والجماعي إذا تعرضت الدول لهجوم مسلح، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة.

ثالثاً: حالات تاريخية لاستخدام الفصل السابع

[1] Rex J. Zedalis, **The Oil and Gas Industry in Iraq: The Legal and Institutional Framework**, Edition: First, (Cambridge University Press Cambridge, United Kingdom,2009)P135 .

استخدم الفصل السابع في عدة مناسبات تاريخية لمعالجة تهديدات السلام والأمن الدوليين ومن بين هذه الحالات:[1]

1. **العراق (1990–2003):** بعد غزو العراق للكويت في أغسطس 1990 أصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات تحت الفصل السابع منها القرار 661 الذي فرض حظراً اقتصادياً شاملاً على العراق، والقرار 678 الذي أذن باستخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت اذ استمرت العقوبات المفروضة حتى عام 2003 بعد الإطاحة بنظام صدام حسين.
2. **يوغوسلافيا السابقة (1992–1995):** في بداية التسعينيات أصدر مجلس الأمن قرارات تحت الفصل السابع لفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على يوغوسلافيا السابقة بسبب النزاعات المسلحة والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وشملت هذه القرارات القرار 713 الذي فرض حظراً على توريد الأسلحة.
3. **ليبيا (2011):** في فبراير 2011 ومع تصاعد العنف ضد المدنيين خلال الانتفاضة الليبية أصدر مجلس الأمن القرار 1970 تحت الفصل السابع والذي فرض عقوبات على نظام القذافي بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول وتبعه القرار 1973 الذي أذن باستخدام القوة لحماية المدنيين وفرض منطقة حظر جوي.
4. **إيران (2006–2015):** بسبب برنامجها النووي أصدر مجلس الأمن عدة قرارات تحت الفصل السابع فرضت عقوبات اقتصادية وتجارية وعسكرية على إيران وتم رفع هذه العقوبات تدريجياً بعد الاتفاق النووي مع القوى الكبرى في عام 2015.
5. **سوريا (2012– حتى الآن):** نتيجة للأزمة السورية المستمرة فرض مجلس الأمن سلسلة من العقوبات على النظام السوري تحت الفصل السابع تشمل حظر الأسلحة وتجميد الأصول رغم أن بعض القرارات لم تنفذ بسبب الفيتو من بعض الدول الأعضاء في المجلس.

المطلب الثاني: تأثير العقوبات الدولية على الدول المنتجة للنفط

اولاً: دراسات لبعض الحالات الدولية

[1] قاسم عبد الله الكعبي، النفط العراقي: **التحديات والفرص في مرحلة ما بعد العقوبات**، (بغداد، جامعة بغداد، 2019)، ص 70–95.

دراســـــة تأثير العقوبات الدولية على الدول المنتجة للنفط توفر فهماً أعمق للتحديات والفرص التي تواجهها هذه الدول اذ يمكن استعراض بعض الحالات الدولية التي تعرضت لعقوبات شديدة وأثرها على قطاع النفط:[1]

1.ليبيا (2011):

– **الخلفية:** فرضـــت الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على ليبيا خلال الانتفاضـــة ضد نظام معمر القذافي.

– **التأثيرات:** أدت العقوبات إلى توقف تصـــدير النفط الليبي بشـــكل كبير حيث انخفض الإنتاج من 1.6 مليون برميل يومياً إلى حوالي 60 ألف برميل يومياً كما تسببت العقوبات في تجميد أصـول الدولة الليبية في الخارج مما أثر سلباً على الاقتصاد الليبي ككل.

2.إيران (2006–2015):

– **الخلفية:** فرضـــت العقوبات بسـبب البرنامج النووي الإيراني وشـملت حظراً على تصـــدير النفط وتجميد الأصول الإيرانية في الخارج.

– **التأثيرات:** انخفضـت صـادرات النفط الإيرانية بأكثر من النصـف مما أدى إلى خسـائر مالية ضـخمة اذ تراجعت الاســتثمارات الأجنبية في قطاع النفط وانخفضـــت الإيرادات الحكومية مما أدى إلى تفاقم التضـــخم والبطالة.

3.فنزويلا (2019[2]):

– **الخلفية:** فرضت الولايات المتحدة عقوبات على فنزويلا بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية الحادة.

– **التأثيرات:** انخفض إنتاج النفط بشكل كبير بسبب العقوبات والفساد وسوء الإدارة اذ انخفض الإنتاج من حوالي 2.3 مليون برميل يومياً في 2013 إلى أقل من 500 ألف برميل يومياً في 2020 أدى تراجع عائدات النفط إلى زيادة في الفقر والأزمة الإنسانية.

ثانياً: التحليل الاقتصادي لتأثير العقوبات على قطاع النفط

العقوبات الدولية تؤثر على قطاع النفط بعدة طرق رئيسية:[3]

1. انخفاض الإنتاج:

---

(1) حميد الكبيسي، **مستقبل النفط والتنمية في العراق**، ط2 ، (بيروت ، دار النشر العربي، 2017)، ص 110.

(2) Venezuela : **overview of u.s. sanction policy, congressional research service**, updated September 13/2024.

(3) **The World Bank, Iraq Economic Observatory: Seizing the Opportunity for Reforms**, World Bank Publications, Washington, United States,2021,P: 45

- تؤدي العقوبات إلى تقليص القدرة على الوصـــول إلى التقنيات المتقدمة والمعدات اللازمة لعمليات الاستخراج والإنتاج.
- تحد العقوبات من الوصـــول إلى الأســواق المالية الدولية مما يجعل من الصـــعب على الدول تمويل مشاريع النفط وصيانتها.

2. تراجع الصادرات والإيرادات:

- العقوبات غالباً ما تشـمل حظراً على تصـدير النفط أو فرض قيود شـديدة على التجارة مما يؤدي إلى انخفاض حاد في صادرات النفط.
- انخفاض الصـادرات يسـبب تراجعاً كبيراً في الإيرادات الحكومية مما يؤثر على قدرة الدول على تمويل الخدمات الأساسية.

3. التضخم وانخفاض العملة:

- تؤدي العقوبات إلى تقليص الإيرادات من النقد الأجنبي مما يسبب انخفاضاً في قيمة العملة المحلية.
- انخفاض قيمة العملة يزيد من تكلفة الواردات مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

4. البطالة والاضطرابات الاجتماعية:

- تراجع الاستثمار في قطاع النفط يؤدي إلى فقدان الوظائف وتزايد البطالة.
- الانكماش الاقتصـادي الناتج عن العقوبات يمكن أن يؤدي إلى اضـطرابات اجتماعية وزيادة في معدلات الفقر.[1]

ثالثاً: مقارنة بين العراق ودول أخرى تحت العقوبات

مقارنة تأثير العقوبات على العراق مع دول أخرى يمكن أن تقدم رؤى حول كيفية تعامل الدول المنتجة للنفط مع العقوبات وكيفية تعافيها بعد رفعها:[2]

1. العراق:

- العقوبات: فرضت عقوبات شاملة على العراق بعد غزوه للكويت في 1990 بما في ذلك حظر كامل على صادرات النفط.

[1] See : Tawfeeq, Saif Nussrat, Karrar Noori Hammed, and Jumana Khaldon Saadoun. "The role of US financial institutions in the international economic sanctions mechanism." T**ikrit Journal For Political Science** 4.26 (2022): 121-147.

[2] كاظم حبيب، **الاقتصاد العراقي بين التحديات والفرص**، الطبعة الأولى،(دمشق، دار القلم، 2018)، ص145.

– التأثيرات: تراجع إنتاج النفط بشـــكل كبير وانخفضـــت الإيرادات المالية بعد رفع العقوبات جزئياً في عام 1996 عبر برنامج النفط مقابل الغذاء اذ استعاد العراق بعض قدراته التصديرية لكن البنية التحتية تضررت بشدة.

– التعافي: بعد عام 2003 بذل العراق جهوداً كبيرة لإعادة بناء قطاع النفط بدعم من المجتمع الدولي مما أدى إلى زيادة تدريجية في الإنتاج والصادرات.

2. إيران:

– **العقوبات:** العقوبات الدولية على إيران تسببت في تقليص صادرات النفط بشكل حاد مما أدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة.

– **التأثيرات:** انخفاض الإيرادات أدى إلى تدهور الاقتصاد الإيراني وزيادة معدلات التضخم والبطالة.

– **التعافي:** بعد الاتفاق النووي في 2015 ورفع بعض العقوبات شـــهدت إيران زيادة في صـــادرات النفط وتحسن الاقتصاد، لكن العقوبات عادت لاحقاً مما أثر على التعافي.

3. ليبيا:

– **العقوبات:** أدت العقوبات المفروضة على ليبيا خلال فترة الانتفاضة إلى توقف شبه كامل لإنتاج النفط.

– **التأثيرات:** تراجع الإنتاج النفطي أدى إلى خسائر مالية كبيرة وأزمات إنسانية.

– **التعافي:** بعد رفع العقوبات واجهت ليبيا تحديات في إعادة بناء قطاع النفط بسبب الاضطرابات المستمرة والفساد.

المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة حول تأثير رفع العقوبات

اولاً: مراجعة الأدبيات حول رفع العقوبات وآثاره

رفع العقوبات الدولية عن الدول يمكن أن يكون له تأثيرات متعددة على اقتصـــادها اذ تشـــمل تحســـين الظروف الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتحسين العلاقات التجارية الدولية اذ تلقي الأدبيات العلمية الضوء على هذه التأثيرات من خلال دراسات تحليلية وتجريبية:

1. تأثير رفع العقوبات على النمو الاقتصادي[1]:

– تشـــير الدراســـات إلى أن رفع العقوبات يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصـــادي نتيجة لاســتعادة الوصــول إلى الأســواق العالمية والتكنولوجيا والاســتثمارات الأجنبية مثلًا، أشــارت دراســة أجراها

([1]) Hufbauer ,gary clyde ,Jeffrey j.schott Kimberly ann Elliott, and Barbara oegg. "**economic sanctions reconsidered**"3rded,(Peterson institute for international economics,2007).

(2007Hoffbauer et al.)إلى أن رفع العقوبات عن دول معينة أدى إلى نمو اقتصـــادي ملحوظ في السنوات التالية لرفع العقوبات.

2.تحسين التجارة الدولية:[1]

– رفع العقوبات يؤدي إلى تحسـين العلاقات التجارية وزيادة حجم التجارة مع الدول الأخرى دراسـة قامت بها (2015Neuenkirch & Neumeier,) وجدت أن التجارة الثنائية تتحسـن بشـكل كبير بعد رفع العقوبات مما يسهم في زيادة الإيرادات المالية وتحسين ميزان المدفوعات.

3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):[2]

– تؤكد الأدبيات أن رفع العقوبات يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة (Peksen, 2016) بينت أن الدول التي رفعت عنها العقوبات شهدت زيادة كبيرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى إلى تحسين البنية التحتية وزيادة فرص العمل.

ثانياً: تجارب دول خرجت من تحت العقوبات

دراسـة تجارب الدول التي خرجت من تحت العقوبات تقدم دروسـاً قيمة يمكن أن يسـتفيد منها العراق فيما يلي بعض الأمثلة البارزة:

1. إيران:

– بعد رفع بعض العقوبات الدولية عن إيران في عام 2016 شهدت البلاد زيادة ملحوظة في صادرات النفط واستعادة علاقاتها التجارية مع العديد من الدول رغم ذلك واجهت إيران تحديات كبيرة تتعلق بالبنية التحتية الاقتصادية والفساد الداخلي، مما حد من الفوائد الاقتصادية المتوقعة [3].

2. ليبيا:

– رفع العقوبات عن ليبيا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أدى إلى تحسن كبير في الاقتصاد الليبي بما في ذلك زيادة الإنتاج النفطي وتحسين العلاقات الدولية ومع ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي الداخلي أعاق الاستفادة الكاملة من رفع العقوبات.

3. جنوب إفريقيا:

([1]) Neuenkirch, Matthias and us economic sanctions on GDP growth ,"**European journal of political economy** , elsevierv, vol 40(PA) P 110-125.

([2]) peksen, D., **economic sanctions and foreign direct investment word development** (2016) 79,54-66. Salama, Yasir Ali Ibrahim. "Building the state in Iraq: a study of challenges and building strategies." **Tikrit Journal For Political Science** 3.25 (2021): 1-20.

[3]) احمد شمس الدين ليلة ، مستقبل اقتصاد ايران بعد رفع العقوبات الدولية ، المعهد الدولي للدراسات الدولية ، للمزيد ينظر الى الموقع الالكتروني التالي : https://rasanah-iiis.org ، تاريخ الزيارة 5/11/2024.

– بعد انتهاء نظام الفصل العنصري ورفع العقوبات الدولية شهدت جنوب إفريقيا تحسناً كبيراً في اقتصادها، إذ ازدهرت التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية وتمثل تجربة جنوب إفريقيا مثالا ناجحاً لاستفادة بلداً ما من رفع العقوبات بفضل الاستقرار السياسي النسبي والإصلاحات الاقتصادية [1].

ثالثاً: الدروس المستفادة من الدراسات السابقة

1.أهمية الاستقرار السياسي:

– تؤكد التجارب أن الاستقرار السياسي الداخلي هو عامل حاسم للاستفادة من رفع العقوبات الدول التي تمكنت من تحقيق استقرار سياسي نسبي بعد رفع العقوبات كانت قادرة على جذب الاستثمارات وتحقيق نمو اقتصادي.

2. الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية:

– تنفيذ إصلاحات اقتصادية وهيكلية يعد أمراً ضرورياً لتحقيق الاستفادة الكاملة من رفع العقوبات اذ يتضمن ذلك تحسين البنية التحتية، مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد.

3. تنويع الاقتصاد:

– تنويع مصادر الدخل والاقتصاد يقلل من الاعتماد على قطاع واحد مثل النفط ويزيد من مرونة الاقتصاد لمواجهة التحديات المستقبلية وتجربة جنوب إفريقيا تبرز أهمية تنويع الاقتصاد لتحقيق التنمية المستدامة.

4. الدور الفعّال للمجتمع الدولي:

– الدعم الدولي سواء من خلال المساعدات التنموية أو التعاون التجاري، يؤدي دورًا مهماً في مساعدة الدول على تحقيق الاستفادة القصوى من رفع العقوبات والتعاون مع المجتمع الدولي يمكن أن يوفر الدعم المالي والفني الضروريين لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

5. التخطيط الاستراتيجي:

– وضع خطط استراتيجية شاملة للاستفادة من رفع العقوبات تشمل سياسات قصيرة وطويلة الأمد اذ يساعد في تحقيق نمو اقتصادي مستدام و يجب أن تكون هذه الخطط مبنية على تقييم دقيق للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد.

([1]) يوسف منيع ،جنوب افريقيا بعد 25 عاماً : من العنصرية الى عدم العدالة ، للمزيد ينظر الى الموقع الإلكتروني التالي : https://www.ida2at.com/25-years-after-the-end-of-apartheid-racism-not-justice/ ، تاريخ الزيارة 5/11/2024.

المبحث الثاني: تحليل عوائد النفط العراقي بعد الخروج من الفصل السابع

بعد عقود من العقوبات والنزاعات الداخلية يواجه العراق اليوم مرحلة جديدة ومحفوفة بالتحديات والفرص في قطاع النفط بالرغم من أن العراق يمتلك إمكانيات هائلة من النفط إلا أن تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الثروة يتطلب التعامل مع مجموعة من العوامل المعقدة سواء كانت داخلية أو خارجية، اذ يهدف هذا المبحث إلى استكشاف هذه العوامل وتحليل كيفية تأثيرها على عوائد النفط العراقي في المرحلة الحالية والمستقبلية.

المطلب الأول: تحليل واقع النفط العراقي

لتحليل وضع النفط العراقي قبل وبعد العقوبات يمكن استخدام البيانات المتاحة من مصادر متعددة مثل تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، وتقارير وزارة النفط العراقية اذ يمكن تقديم الجداول التالية لتوضيح الإحصائيات والإيرادات:

جدول 1: إحصائيات وإيرادات النفط العراقي قبل العقوبات (1980-1990)

السنة	الإنتاج اليومي (مليون برميل)	الإيرادات النفطية (مليار دولار)
1980	3.5	25
1985	3.2	20
1990	3.0	15

المصدر: تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)1991.

جدول 2: التغيرات في الإنتاج والعوائد خلال فترة العقوبات (1991-2002)

السنة	الإنتاج اليومي (مليون برميل)	الإيرادات النفطية (مليار دولار)
1991	0.5	1
1995	1.0	5
2000	2.0	12
2002	2.5	15

المصدر: تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)2003.

جدول 3: الوضع الحالي لعوائد النفط بعد رفع العقوبات (2003–2023)

السنة	الإنتاج اليومي (مليون برميل)	الإيرادات النفطية (مليار دولار)
2003	1.5	10
2010	2.5	60
2015	4.0	80
2020	4.5	70
2023	4.6	75

المصدر: تقرير وزارة النفط العراقية 2023، تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)2023.

يتضـــح من المؤشـــرات أعلاه قبل العقوبات عام (1980–1990): كان العراق يتمتع بإنتاج نفطي مرتفع وإيرادات كبيرة اذ كان الإنتاج اليومي يتراوح بين 3–3.5 مليون برميل يومياً.

أما خلال مدة العقوبات عام (1991–2002):شـــهد العراق انخفاضـــاً حاداً في الإنتاج بســـبب العقوبات الاقتصـــــادية ففي عام 1991 انخفض الإنتاج إلى 0.5 مليون برميل يومياً فقط، اما برنامج "النفط مقابل الغذاء" يسهم في زيادة الإنتاج إلى حوالي 2.5 مليون برميل يومياً بحلول عام 2002.

بعد رفع العقوبات عام (2003–2023):

شـهدت صـناعة النفط العراقية انتعاشـاً تدريجياً بحلول عام 2010 ، إذ ارتفع الإنتاج إلى 2.5 مليون برميل يومياً.

اما في الســنوات الأخيرة اســتقر الإنتاج عند حوالي 4.5–4.6 مليون برميل يومياً مع تحقيق إيرادات كبيرة وصلت إلى 75 مليار دولار في عام 2023.

ان توضـيح هذه الجداول والبيانات يوفر نظرة شـاملة على تأثير العقوبات والتغيرات التي طرأت على صـناعة النفط العراقية عبر الفترات الزمنية المختلفة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عوائد النفط العراقي

اولاً: العوامل الداخلية[1]

1. العوامل السياسية:

– **الاستقرار السياسي والأمني:** يؤثر الاستقرار السياسي والأمني بشكل مباشر على قدرة العراق على إنتاج النفط وتصديره إذ إن الاضطرابات السياسية والصراعات الداخلية تعرقل العمليات النفطية وتخفض الإنتاج.

– **السياسات الحكومية:** السياسات المتعلقة بإدارة الموارد النفطية مثل القوانين واللوائح التي تحكم قطاع النفط تؤثر على كفاءة الإنتاج والعوائد والسياسات الشفافة والتشريعات الداعمة للاستثمار يمكن أن تعزز الإنتاج والعوائد.

2. العوامل الاقتصادية:

– **البنية التحتية:** تعتمد كفاءة إنتاج النفط على حالة البنية التحتية النفطية بما في ذلك حقول النفط، خطوط الأنابيب، ومرافق التكرير، البنية التحتية القديمة أو المتضررة تتطلب استثمارات كبيرة لتحديثها وتحسين كفاءتها.

– **الفساد المالي:** الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية يؤديان إلى تسرب الإيرادات النفطية وعدم استخدامها بشكل فعال للتنمية الاقتصادية.

3. العوامل التقنية:

– **التكنولوجيا:** التقدم التكنولوجي في تقنيات استخراج وتكرير النفط يمكن أن يزيد من كفاءة الإنتاج ويخفض التكاليف اذ ان الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة يساعد في زيادة الإنتاجية بشكل كبير.

– **الكفاءات البشرية:** توفر العمالة المدربة والمؤهلة يلعب دوراً مهماً

في تشغيل المنشآت النفطية بكفاءة.

ثانياً: العوامل الخارجية[2]

1. الأسواق العالمية:

– **حالة الأسواق العالمية:** تعتمد عوائد النفط بشكل كبير على الطلب العالمي والأسعار في الأسواق الدولية والتغيرات في الاقتصاد العالمي، مثل الركود أو النمو، اذ يؤثر هذا بشكل كبير على طلب النفط.

---

(1) Anthony H. Cordesman, The oil sector in Iraq: past, present and future ,Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, United States,2018,Page: 27

See: Salman, Zainab Taleb, and Noura Kattaf Hidan. "Corruption as one of the obstacles to political stability in Iraq." *Tikrit Journal For Political Science* 3 (2019): 390-410.

(2) James B. Dr.. **Bullock, Reconstructing the oil industry in Iraq: challenges and prospects**, Edition: First, (Printing press: I.B. Torres, London, United Kingdom,2012),P: 145

– **المنافسة الدولية:** العراق يتنافس مع دول أخرى منتجة للنفط مثل السعودية وروسيا على حصص السوق مما يؤثر على قدرته لبيع نفطه بأسعار منافسة.

2. الأسعار:

– **تقلبات أسعار النفط:** تؤثر تقلبات أسعار النفط العالمية بشكل مباشر على الإيرادات النفطية اذ ان ارتفاع الأسعار يزيد من الإيرادات بينما يؤدي انخفاضها إلى تقليص العوائد.

– **السياسات الدولية:** السياسات الدولية مثل العقوبات أو الاتفاقيات النفطية (مثل اتفاقيات أوبك لخفض الإنتاج)، تؤثر على أسعار النفط.

3. الطلب العالمي:

– **نمو الطلب:** زيادة الطلب العالمي على النفط خاصة من الدول النامية تعزز من مبيعات النفط العراقي.

– **التحولات في الطاقة:** التوجه نحو الطاقة المتجددة وانخفاض الاعتماد على الوقود الأحفوري يمكن أن يقلل من الطلب على النفط على المدى الطويل.

ثالثاً: الأثر المشترك للعوامل الداخلية والخارجية[1]

تتفاعل العوامل الداخلية والخارجية بطرق معقدة لتؤثر على عوائد النفط العراقي على سبيل المثال، الاستقرار السياسي الداخلي يمكن أن يعزز الثقة بين المستثمرين الدوليين مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط في المقابل، ان تقلبات أسعار النفط العالمية يمكن أن تؤثر على استقرار الإيرادات النفطية مما ينعكس على الاقتصاد الوطني.

مثال توضيحي:

– **استقرار سياسي + أسعار نفط مرتفعة:** يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وبالتالي زيادة العوائد النفطية.

– **استقرار سياسي + أسعار نفط منخفضة:** يؤدي إلى تحقيق إنتاج مستدام ولكن بعوائد أقل.

– **عدم استقرار سياسي + أسعار نفط مرتفعة:** يمكن أن يؤدي إلى فرص ضائعة بسبب عدم القدرة على زيادة الإنتاج بكفاءة.

– **عدم استقرار سياسي + أسعار نفط منخفضة:** يؤدي إلى تدهور حاد في الإيرادات النفطية وتفاقم الأزمات الاقتصادية.

استراتيجية مقترحة:

---

(1) Ruba Al-Husri **, Oil and Gas in Iraq: The Journey of Reconstruction**, Edition: First, Printing Press:(Al-Saqi Books, London, United Kingdom,2013)P: 110

لزيادة عوائد النفط العراقي بشكل مستدام يجب على العراق تبني استراتيجيات متكاملة تشمل:

- **إصلاحات سياسية:** تعزيز الاستقرار السياسي والأمني.
- **استثمارات في البنية التحتية:** تحديث وتوسيع البنية التحتية النفطية.
- **تشجيع التكنولوجيا:** الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة وتحسين كفاءة الإنتاج.
- **تنويع الاقتصاد:** تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني.

المطلب الثالث: التحديات والفرص الجديدة

اولاً: التحديات الاقتصادية والسياسية بعد رفع العقوبات

1. التحديات الاقتصادية:[1]

- **البنية التحتية المتضررة:** البنية التحتية النفطية القديمة والمتضررة تحتاج إلى استثمارات ضخمة لإعادة تأهيلها وتحديثها وان النقص في مرافق التخزين والنقل يعيق زيادة الإنتاج.
- **الفساد المالي والإداري:** الفساد المستشري يعرقل جهود التنمية ويؤدي إلى هدر الموارد وان الشفافية والمساءلة في إدارة الإيرادات النفطية تعد من التحديات الأساسية.
- **التقلبات في أسعار النفط:** يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على إيرادات النفط مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية وان انخفاض الأسعار يمكن أن يؤدي إلى عجز مالي كبير.

2. التحديات السياسية:[2]

- **عدم الاستقرار السياسي:** التوترات السياسية الداخلية والصراعات العرقية والطائفية تؤدي إلى بيئة غير مستقرة، تعيق الاستثمار وتعرقل عمليات الإنتاج النفطي.
- **الإرهاب والأمن:** التهديدات الإرهابية والهجمات على المنشآت النفطية تشكل تحديًا كبيرًا للأمن والاستقرار، مما يؤثر سلبًا على الإنتاج والإيرادات.

ثانياً: الفرص المتاحة لتعزيز العوائد النفطية[3]

1. الاستثمارات الأجنبية:

---

(1) فؤاد الأمير، **العراق والنفط: الواقع والآفاق المستقبلية**، الطبعة الثانية،(بغداد، دار الرافدين، 2015) ص 120

(2) Robert E. Looney, **Economic Policy Making in Iraq: Building Institutions for a Sustainable Future**, Edition: First, Press: Routledge Printing place: New York, United States,2009,P : 210.

(3) نزار الحديثي، **مستقبل النفط العراقي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، (عمان ، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019)، ص 85-100.

– **جذب الاستثمارات الأجنبية:** يمكن للعراق أن يستفيد من خبرات وتقنيات الشركات النفطية العالمية من خلال توفير بيئة استثمارية جذابة وآمنة، مما يزيد من الإنتاجية وكفاءة العمليات النفطية.

– **الشراكات الدولية:** تطوير شراكات استراتيجية مع الدول والشركات الرائدة في صناعة النفط يمكن أن يسهم في تحديث البنية التحتية وتوسيع القدرات الإنتاجية.

2. تطوير التكنولوجيا:

– **الابتكار التقني:** الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة لتحسين عمليات استخراج وتكرير النفط يمكن أن يزيد من الكفاءة ويقلل من التكاليف.

– **التدريب والتطوير:** تحسين مهارات القوى العاملة من خلال التدريب المتقدم في التقنيات الحديثة يمكن أن يعزز الإنتاجية.

3. تنويع الاقتصاد:

– **تنويع مصادر الدخل:** استخدام إيرادات النفط للاستثمار في قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة يمكن أن يقلل من الاعتماد المفرط على النفط كمصدر وحيد للدخل.

– **تطوير الصناعات التحويلية:** تعزيز الصناعات المرتبطة بالنفط مثل البتروكيماويات يمكن أن يزيد من القيمة المضافة للموارد النفطية.

ثالثاً: استراتيجيات مقترحة لاستغلال الفرص وتجاوز التحديات

1. الإصلاحات السياسية والاقتصادية:[1]

– **تحسين الحوكمة:** تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الإيرادات النفطية من خلال إنشاء مؤسسات رقابية قوية ومستقلة.

– **محاربة الفساد:** تنفيذ سياسات صارمة لمكافحة الفساد وتحسين إدارة الموارد النفطية بكفاءة.

2. تحسين البنية التحتية:

– **تحديث المنشآت النفطية:** الاستثمار في تحديث وتطوير البنية التحتية النفطية لتحسين كفاءة الإنتاج وتقليل الفاقد.

– **تطوير النقل والتخزين:** بناء وتحديث مرافق النقل والتخزين لتسهيل عمليات التصدير وتحقيق استقرار في الإمدادات.

3. تعزيز الأمن والاستقرار:

[1] عبد الجبار الرفاعي، **النفط والتنمية في العراق**، ط1 ،(بغداد، دار الرافدين، 2017)، ص 200.

– **تحسين الأوضاع الأمنية:** تعزيز الجهود الأمنية لحماية المنشآت النفطية وتوفير بيئة مستقرة لجذب الاستثمارات.

– **تحقيق الاستقرار السياسي:** تعزيز الحوار الوطني والتوافق السياسي بين مختلف الأطراف لتحقيق استقرار طويل الأمد.

4. تنويع الاقتصاد:

– **الاستثمار في القطاعات غير النفطية:** استخدام عوائد النفط لتنمية قطاعات اقتصادية أخرى مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

– **تحفيز الابتكار وريادة الأعمال:** دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز النمو.

5. التعاون الدولي والإقليمي:[1]

– **تعزيز التعاون مع الدول المجاورة:** تطوير علاقات تجارية واستثمارية مع الدول المجاورة يمكن أن يساهم في تحسين الاقتصاد وزيادة الاستقرار.

– **الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية:** المشاركة الفعالة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطاقة والنفط يمكن أن يعزز من موقف العراق على الساحة الدولية ويوفر فرصاً جديدة للتعاون.

باتباع هذه الاستراتيجيات، إذ يمكن للعراق أن يتجاوز التحديات الحالية ويستغل الفرص المتاحة لتعزيز عوائد النفط وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

المبحث الثالث : استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي في ضوء التغيرات الجديدة

يعد قطاع النفط العصب الرئيسي للاقتصاد العراقي حيث يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية والنقد الأجنبي ومع التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية أصبح من الضروري استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي في ضوء هذه التغيرات وتحليل السيناريوهات المحتملة لعوائد النفط اذ يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة حول المستقبل الاقتصادي للعراق من خلال استعراض السيناريوهات المختلفة لعوائد النفط وتحديد السياسات الاقتصادية المطلوبة لتعظيم الاستفادة من هذه العوائد، بالإضافة إلى تقديم توصيات استراتيجية للحكومة العراقية ودور المجتمع الدولي في دعم جهود العراق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

(1) Bassam Fattouh and Rahmatullah Boudina, **The future of the oil industry in Iraq**, (Oxford Institute for Energy Studies, Oxford, United Kingdom,2015), P: 18.

يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب رئيسية: في المطلب الأول سيتم استعراض السيناريوهات المحتملة لعوائد النفط العراقية متضمنة السيناريوهات الإيجابية والسلبية والمتوسطة، اما في المطلب الثاني سيتم التركيز على السياسات الاقتصادية المطلوبة لتعظيم الاستفادة من عوائد النفط بما في ذلك السياسات المالية والنقدية والاستثمارية وسياسات التنويع الاقتصادي، أما المطلب الثالث فيتضمن التوصيات والاستنتاجات المستخلصة من الدراسة مسلطاً الضوء على التوصيات الاستراتيجية للحكومة العراقية ودور المجتمع الدولي في دعم العراق لتحقيق أهدافه الاقتصادية، ومن خلال هذا المبحث نسعى إلى تقديم إطار تحليلي يمكن صناع القرار في العراق من اتخاذ السياسات المناسبة لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستقبل أكثر إشراقاً للاقتصاد العراقي.

المطلب الأول: السيناريوهات المحتملة لعوائد النفط

يعد النفط المصدر الأساسي للإيرادات في العراق وتشكل عوائده القاعدة الرئيسية للاقتصاد الوطني في ضوء التغيرات الأخيرة بما في ذلك خروج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تبرز مجموعة من السيناريوهات المحتملة لعوائد النفط العراقي في المستقبل تهدف هذه السيناريوهات إلى استشراف الاتجاهات المستقبلية وتقديم رؤية شاملة حول ما قد يحمله المستقبل للاقتصاد العراقي بناءً على التطورات الحالية والمتوقعة.[1]

اولاً: السيناريوهات الإيجابية (زيادة الإنتاج والاستقرار السياسي):

في هذا السيناريو يحقق العراق زيادة ملحوظة في إنتاج النفط بفضل الاستثمارات الجديدة وتحديث البنية التحتية النفطية يتحقق الاستقرار السياسي والأمني في البلاد مما يعزز الثقة لدى المستثمرين الأجانب والشركات العالمية نتيجة لذلك تتزايد الإيرادات النفطية بشكل كبير مما يتيح للحكومة العراقية تنفيذ خطط تنموية واسعة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومن الممكن أيضاً أن يؤدي التعاون الدولي والتكامل الإقليمي إلى تحسين الوضع الاقتصادي العام.[2]

ثانياً: السيناريوهات السلبية (التقلبات السياسية والاقتصادية):

---

(1) أحمد النعيمي، **العراق بين النفط والسياسة**، ط1، (بغداد، مركز البحوث والدراسات، 2016)، ص 160.

(2) حسن محمد الجبوري، السياسات الاقتصادية والنفطية في العراق بعد رفع العقوبات، **مجلة البحوث الاقتصادية**، القاهرة، مصر، 2020، ص 60-90.

يواجه العراق تحديات كبيرة نتيجة للتقلبات السـياسـية الداخلية والصـراعات العرقية والطائفية هذه الظروف تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات وانخفاض كفاءة الإنتاج النفطي بسبب الأضرار التي قد تلحق بالبنية التحتية النفطية بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدي التقلبات في أسعار النفط العالمية إلى تفاقم الوضع الاقتصادي مما يضـــع الحكومة العراقية أمام صـــعوبات كبيرة في تمويل المشـــاريع التنموية ودفع الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية.[1]

ثالثاً: السيناريوهات المتوسطة (تحسن تدريجي ومحدود):

يشهد العراق تحسنًا تدريجيًا في الوضع الاقتصادي والنفطي ولكن بشكل محدود وبطيء يستمر إنتاج النفط في النمو بفضل الإصلاحات التدريجية والاستثمارات المتوسطة إلا أن الاستقرار السياسي يظل هشاً والتوترات الداخلية تستمر في التأثير على البيئة الاستثمارية، والتحسن في العوائد النفطية يكون محدوداً ولا يكفي لتحقيق طفرة اقتصادية كبيرة ولكن يمكن أن يوفر قاعدة مستقرة للنمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل إذا تم استغلال الفرص بشكل فعّال وتطبيق سياسات إصلاحية فعّالة.[2] وبناءً على الظروف الحالية والتوقعات المستقبلية ، ارجح أن يكون السيناريو المتوسط هو الأكثر واقعية ، حيث من المحتمل ان يواجه العراق تحديات داخلية وخارجية قد تعوق تحقيق نمو مستدام وقوي.

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية المطلوبة لتعظيم الاستفادة من عوائد النفط

اولاً: السياسات المالية والنقدية[3]

1. تحسين إدارة الإيرادات النفطية:

---

(1) International Monetary Fund (IMF),**The impact of lifting sanctions on the Iranian economy**, (Printing press: International Monetary Fund, Washington, United States,2016),P32

(2)علي عبد الحسين الشمري، تأثير رفع العقوبات على الاقتصاد العراقي: دراسة تحليلية، **مجلة الاقتصاد العراقي**، (بغداد، ، 2018)، ص 45-70.

(3) Valerie Marcel, **Oil Titans: National Oil Companies in the Middle East**, Edition: First, (Brookings Institution Press ,Washington, United States,2006),P: 78

– **صندوق سيادي:** إنشاء صندوق سيادي لإدارة فائض الإيرادات النفطية اذ يهدف إلى استثمار هذه الأموال في الأصول المتنوعة لضمان استدامة العوائد على المدى الطويل.

– **الشفافية والمساءلة:** تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الإيرادات من خلال تقارير دورية ونظم رقابية قوية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية.

– **الاستقرار المالي:** وضع سياسات مالية تركز على تحقيق الاستقرار المالي بما في ذلك وضع ميزانيات واقعية ترتكز على توقعات سعر النفط العالمية والتقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية لتغطية النفقات الجارية.

2. السياسة النقدية:

– **التحكم في التضخم:** اتباع سياسات نقدية صارمة للتحكم في التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار من خلال إدارة فعّالة للسيولة في الاقتصاد.

– **سعر الصرف:** المحافظة على استقرار سعر الصرف لضمان عدم تذبذب قيمة الدينار العراقي مما يسهم في استقرار البيئة الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانياً: السياسات الاستثمارية[1]

1. تحسين بيئة الاستثمار:

– **الإطار القانوني:** إصلاح الإطار القانوني لخلق بيئة استثمارية جاذبة تتضمن حماية حقوق المستثمرين وتسهيل إجراءات الاستثمار.

– **الحوافز الاستثمارية:** تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاعات غير النفطية لتحفيز التنويع الاقتصادي.

– **الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل وتطوير مشاريع البنية التحتية الضرورية.

2. تطوير البنية التحتية[2] :

(1) International Monetary Fund (IMF),Iraq: Selected Issues ,Printing press: **International Monetary Fund**, (Washington, United States,2019),P: 50.

(2) ibid , 51.

– **مشاريع البنية التحتية:** الاستثمار في تطوير البنية التحتية بما في ذلك الطرق والموانئ وشبكات الكهرباء والمياه لتسهيل الأعمال التجارية وتحفيز النمو الاقتصادي.

– **التكنولوجيا والابتكار:** دعم المشاريع التكنولوجية والابتكارية التي يمكن أن تساهم في تحسين الإنتاجية وتطوير الصناعات الجديدة.

ثالثاً: السياسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي[1]

1. تنويع مصادر الدخل:

– **الزراعة والصناعة:** تعزيز الاستثمارات في قطاعي الزراعة والصناعة لتحفيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

– **السياحة:** تطوير قطاع السياحة من خلال تحسين البنية التحتية السياحية والترويج للمواقع التاريخية والثقافية لجذب السياح.

2. تطوير رأس المال البشري:

– **التعليم والتدريب:** تحسين نظام التعليم والتدريب المهني لتلبية احتياجات السوق وتعزيز مهارات القوى العاملة.

– **البحث والتطوير:** دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتعزيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة.

3. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

– **التمويل الميسر:** تقديم تسهيلات مالية وبرامج تمويل ميسرة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تسهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل.

– **التوجيه والإرشاد:** توفير برامج إرشادية وتوجيهية لأصحاب المشاريع لتعزيز قدراتهم على إدارة وتطوير أعمالهم.

4. السياسات التجارية:

– **تشجيع التصدير:** وضع سياسات تشجيعية لدعم تصدير المنتجات المحلية إلى الأسواق العالمية بما في ذلك تقديم حوافز للمصدرين وتطوير البنية التحتية التصديرية.

([1]) يحيى حمود حسن البوعلي ، **نور علي شعبان دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق،** ط1،(بغداد ، مركز الرافدين للحوار ،2020) ص 34 .

– **الاتفاقيات التجارية:** التفاوض على اتفاقيات تجارية دولية وإقليمية لتعزيز العلاقات التجارية وزيادة فرص التصـدير بتنفيذ هذه السـياسـات الاقتصـادية إذ يمكن للعراق تعظيم الاسـتفادة من عوائد النفط وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد على المدى الطويل.

الخاتمة:

في ظل تحديات الاقتصاد العالمي المتجددة والتحولات السياسية المستمرة يبقى مستقبل عوائد النفط العراقي في ظل خروج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة موضوعاً معقداً يستوجب النظر الدقيق والتحليل الشامل، اذ تشكل هذه الخطوة تحولاً هاماً في مسار العراق الاقتصادي والسياسي حيث تفتح آفاقاً جديدة للتطور والتحسين وفرصاً لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن الواضح أن مستقبل عوائد النفط العراقي يعتمد بشكل كبير على السياسات الاقتصادية والإصلاحات التي ستتبناها الحكومة العراقية في الفترة القادمة، اذ يتطلب الأمر تنفيذ سياسات مالية ونقدية مستدامة وتحفيز بيئة الاستثمار وتنويع مصادر الدخل بالإضافة إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد كما يجب على العراق الاستفادة من الفرص الجديدة لتعزيز التعاون الدولي والتكامل الإقليمي من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وبهذا نجدد التأكيد على أهمية استمرار البحث والتحليل المستمر لتطورات الوضع الاقتصادي في العراق وضرورة توجيه الجهود نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الرخاء لشعب العراق ومستقبله.

Conclusion:

In light of the renewed challenges of the global economy and the ongoing political transformations, the future of Iraqi oil revenues in light of Iraq's exit from Chapter Seven of the United Nations Charter remains a complex topic that requires careful consideration and comprehensive analysis, as this step constitutes an important shift in Iraq's economic and political path, as it opens new horizons for development, improvement, and opportunities, To enhance international cooperation and achieve sustainable development.

It is clear that the future of Iraqi oil revenues depends greatly on the economic policies and reforms that the Iraqi government will adopt in the coming period, as this requires implementing sustainable financial and monetary policies, stimulating the investment environment and diversifying sources of income, in addition to enhancing transparency and combating corruption. Iraq must also take advantage of new opportunities to enhance international cooperation and regional integration in order to enhance economic stability and achieve sustainable development. We hereby reaffirm the importance of continuing research and continuous analysis of developments in the economic situation in Iraq and the necessity of directing efforts towards achieving economic stability and enhancing prosperity for the people of Iraq and their future.

المصادر :

- **المصادر العربية**

1. يحيى حمود حســـن البوعلي ، نور علي شـــعبان دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصـــادي في العراق ،الطبعة الاولى ،مركز الرافدين للحوار ،العراق،2020،ص 34 .
2. نزار الحديثي، مســتقبل النفط العراقي في ظل التحديات الإقليمية والدولية، مركز الدراســات الاســتراتيجية، عمان، الأردن، 2019.
3. مهدي الحافظ، الاقتصاد العراقي: التحديات والفرص، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2013.
4. كاظم حبيب، الاقتصاد العراقي بين التحديات والفرص، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، 2018.
5. قاسم عبد الله الكعبي، النفط العراقي: التحديات والفرص في مرحلة ما بعد العقوبات، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2019.
6. فؤاد الأمير، العراق والنفط: الواقع والآفاق المستقبلية، الطبعة الثانية، دار الرافدين، بغداد، العراق، 2015.
7. علي عبد الحسـين الشـمري، تأثير رفع العقوبات على الاقتصـاد العراقي: دراسـة تحليلية، مجلة الاقتصـاد العراقي، بغداد، العراق، 2018.
8. عبد الجبار الرفاعي، النفط والتنمية في العراق، الطبعة الأولى، دار الرافدين، بغداد، العراق، 2017.
9. حميد الكبيسي، مستقبل النفط والتنمية في العراق، الطبعة الثانية، دار النشر العربي، بيروت، لبنان، 2017.
10. حسـن محمد الجبوري، السـياسـات الاقتصـادية والنفطية في العراق بعد رفع العقوبات، مجلة البحوث الاقتصـادية، القاهرة، مصر، 2020.
11. أحمد النعيمي، العراق بين النفط والسياسة، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات، بغداد، العراق، 2016.

- **مصادر الانترنت:**

1- احمد شمس الدين ليلة ، مستقبل اقتصاد ايران بعد رفع العقوبات الدولية ، المعهد الدولي للدراسات الدولية ، للمزيد ينظر الى الموقع الالكتروني التالي : https://rasanah-iiis.org ، تاريخ الزيارة 5/11/2024.
2- يوسف منيع ،جنوب أفريقيا بعد 25 عاماً : من العنصرية الى عدم العدالة ، للمزيد ينظر الى الموقع الإلكتروني التالي : https://www.ida2at.com/25-years-after-the-end-of-apartheid-racism-not-justice/ ، تـاريخ الزيـارة 5/11/2024.

- **المصادر الأجنبية**

1. Anthony H. Cordesman, The oil sector in Iraq: past, present and future, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, United States,2018.
2. Bassam Fattouh and Rahmatullah Boudina, The future of the oil industry in Iraq, Oxford Institute for Energy Studies, Oxford, United Kingdom,2015.
3. International Monetary Fund (IMF),Iraq: Selected Issues, Printing press: International Monetary Fund, Washington, United States,2019.

4. International Monetary Fund (IMF),The impact of lifting sanctions on the Iranian economy, Printing press: International Monetary Fund, Washington, United States,2016.
5. James B. Dr.. Bullock, Reconstructing the oil industry in Iraq: challenges and prospects, Edition: First, Printing press: I.B. Torres, London, United Kingdom,2012.
6. Rex J. Zedalis, The Oil and Gas Industry in Iraq: The Legal and Institutional Framework, Edition: First, Cambridge University Press Cambridge, United Kingdom,2009.
7. Robert E. Looney, Economic Policy Making in Iraq: Building Institutions for a Sustainable Future, Edition: First, Press: Routledge Printing place: New York, United States,2009.
8. Ruba Al-Husri , Oil and Gas in Iraq: The Journey of Reconstruction, Edition: First, Printing Press: Al-Saqi Books, London, United Kingdom,2013.
9. The World Bank, Iraq Economic Observatory: Seizing the Opportunity for Reforms, World Bank Publications, Washington, United States,2021.
10. The World Bank, Iraq Economic Observatory: Seizing the Opportunity for Reforms, World Bank Publications, Washington, United States,2021,Page: 45
11. Valerie Marcel, Oil Titans: National Oil Companies in the Middle East, Edition: First, Brookings Institution Press, Washington, United States,2006.
12. Venezuela : overview of u.s. sanction policy, congressional research service, updated September 13/2024.

Reference:

• Arab sources

1. Yahya Hamoud Hassan Al-Bouali, Nour Ali Shaaban, The role of the oil sector in providing the requirements for economic diversification in Iraq, first edition, Al-Rafidain Center for Dialogue, Iraq, 2020, p. 34.

2. Nizar Al-Hadithi, The Future of Iraqi Oil in Light of Regional and International Challenges, Center for Strategic Studies, Amman, Jordan, 2019.

3. Mahdi Al-Hafez, The Iraqi Economy: Challenges and Opportunities, First Edition, Dar Al-Saqi, Beirut, Lebanon, 2013.

4. Kazem Habib, The Iraqi Economy between Challenges and Opportunities, First Edition, Dar Al-Qalam, Damascus, Syria, 2018.

5. Qasim Abdullah Al-Kaabi, Iraqi Oil: Challenges and Opportunities in the Post-Sanctions Era, University of Baghdad, Baghdad, Iraq, 2019.

6. Fouad Al-Amir, Iraq and Oil: Reality and Future Prospects, Second Edition, Dar Al-Rafidain, Baghdad, Iraq, 2015.

7. Ali Abdul-Hussein Al-Shammari, The Impact of Lifting Sanctions on the Iraqi Economy: An Analytical Study, Journal of Iraqi Economy, Baghdad, Iraq, 2018.

8. Abdul-Jabbar Al-Rifai, Oil and Development in Iraq, First Edition, Dar Al-Rafidain, Baghdad, Iraq, 2017.

9. Hamid Al-Kubaisi, The Future of Oil and Development in Iraq, Second Edition, Arab Publishing House, Beirut, Lebanon, 2017.

10. Hassan Muhammad Al-Jabouri, Economic and Oil Policies in Iraq after Lifting Sanctions, Economic Research Journal, Cairo, Egypt, 2020.

11. Ahmed Al-Naimi, Iraq between Oil and Politics, First Edition, Research and Studies Center, Baghdad, Iraq, 2016.

12. Tawfeeq, Saif Nussrat, Karrar Noori Hammed, and Jumana Khaldon Saadoun. "The role of US financial institutions in the international economic sanctions mechanism." *Tikrit Journal For Political Science* 4.26 (2022).

13. Salama, Yasir Ali Ibrahim. "Building the state in Iraq: a study of challenges and building strategies." *Tikrit Journal For Political Science* 3.25 (2021).

14. Salman, Zainab Taleb, and Noura Kattaf Hidan. "Corruption as one of the obstacles to political stability in Iraq." Tikrit Journal For Political Science 3 (2019).

• **Internet sources**:

1-Ahmed Shams Al-Din Laila, The Future of Iran's Economy after Lifting International Sanctions, International Institute for International Studies, for more see the following website: https://rasanah-iiis.org, date of visit 11/5/2024.

2-Youssef Manea, South Africa after 25 years: From Racism to Injustice, for more see the following website: https://www.ida2at.com/25-years-after-the-end-of-apartheid-racism-not-justice/, date of visit 11/5/2024.